مجتمع

تدوير 228 سياسياً مصرياً على ذمة قضايا جديدة

رصدت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان إصدار جهاز الأمن الوطني بمحافظة الشرقية بدلتا مصر قرارات تدوير بحق 228 سجيناً سياسياً على ذمة قضايا جديدة خلال عام 2023 فقط، موزعين على 16 مركزاً من مراكز المحافظة، رغم حصولهم على أحكام بالبراءة أو إخلاء السبيل، وانتهاء فترة محكومية بعضهم. وقالت الشبكة، في بيان: «بات التقرير الأمني، الذي يعده ضابط الأمن الوطني بكل مركز أو مدينة عن كل معتقل، هو الأساس، الذي بموجبه يتم تدوير المعتقل أو منحه حريته، وإن جاء مخالفاً لأحكام القضاء والنيابة العامة». (العربي الجديد)

تباطؤ في الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء

أعرب صندوق الأمم المتحدة للسكان، في تقرير، عن قلقه من أن تشكل الخلافات تهديداً للتقدم الذي حصل في مجال الصحة الجنسية والإنجابية للنساء في الأعوام الثلاثين الأخيرة، بفعل العنصرية والتمييز الجنسي والتسييس. وقال إن التقدم المحرز في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية كبير لكنه يتباطأ أو يشهد مراوحة، بعدما تحقق انخفاض بنسبة 34 في المائة في معدل وفيات الأمهات بين عامي 2000 و2020، وانخفاض بنسبة 20 في المائة تقريباً في معدل حالات الحمل غير المرغوب فيه منذ بداية التسعينيات. (فرانس برس)

إلغاء خطاب طالبة متفوقة مسلمة

ألغت جامعة جنوب كاليفورنيا خطاباً كانت الطالبة المسلمة أسنا تبسُم ستلقيه في حفل التخرج خلال الشهر المقبل، وأرجعت السبب إلى مخاوف أمنية واحتدام المشاعر في ما يتعلق بـ«الصراع الدائر في الشرق الأوسط»، وهو القرار الذي يعد الأول من نوعه، وفقاً لصحيفة لوس أنجليس تايمز. ولم يتطرق بيان الجامعة أو الطالبة تبسم إلى الحرب الإسرائيلية على غزة صراحة، وقال عميد الجامعة آندرو غوزمان، في بيان يوم الاثنين الماضي، إن قرار إلغاء الخطاب «لا علاقة له بحرية التعبير»، وإنما هدفه ببساطة حماية أمن الحرم الجامعي. ولم يلمح العميد إلى تبسم بالاسم أو يحدد طبيعة ما يدعو للقلق في خطابها أو خلفيتها أو آرائها السياسية، كما لم يذكر تفاصيل عن أي تهديدات معينة. وأشار بشكل عام إلى «اتخاذ المناقشة المتعلقة باختيار طالبتنا المتفوقة مساراً يدعو للقلق» في الأيام القليلة الماضية.

أضاف غوزمان أن «حدة المشاعر التي تغذيها كل من وسائل التواصل الاجتماعي والصراع المستمر في الشرق الأوسط، تزايدت لتشمل أصواتاً عديدة من خارج جامعة جنوب كاليفورنيا وتصاعدت إلى حد شكّل مخاطر كبيرة تتعلق بالأمن وبما قد يثير القلاقل في حفل التخرج». وتحدّت طالبة الهندسة الطبية الحيوية المتفوقة أسنا تبسُم في بيان منطق الجامعة، وتساءلت «ما إذا كان قرار جامعة جنوب كاليفورنيا بإلغاء دعوتي لإلقاء خطاب التخرج قد اتخذ على أساس أمني فقط»، مشيرة إلى أن سبب إسكاتها نابع من كراهية للمسلمين والفلسطينيين وآرائها المتعلقة بحقوق الإنسان. (رويترز)

داخل حرم جامعة جنوب كاليفورنيا (ماريو تاما/ Getty)

الأفغانيات مرغمات على طاعة المعنفين

كابول ـ **صبغة الله صابر**

يتفشى العنف الأسري في أفغانستان منذ زمن بعيد بتأثير الأعراف القبلية المتجذرة التي تخضع المجتمع لقوانين وعادات خاصة لا يمكن أن يتجاوزها أي شخص. ومن الأصول الراسخة في القوانين القبلية أن الرجل هو السيد، ويفترض أن يُطاع من الجميع بلا أي قيود، وتنفيذ جميع أوامره مهما كانت الأحوال. وهكذا تُطيع المرأة الأفغانية الرجل في جميع شؤون حياتها وأمورها الاجتماعية من دون أخذ رأيها في الاعتبار، وأن تملك أي حق في رفع صوتها لمناقشة أي أمر مهما بلغت أهميته، ويتعلق بالدرجة الأولى بحياتها الخاصة وظروفه. وما يضاعف معاناة المرأة الأفغانية في حياتها اليومية تعرُّضها لضرب وعنف داخل الأسرة من دون أن تستطيع رفع صوتها أيضاً أو أن تحظى بمساندة من أي شخص.

واللافت أن الزوج لا يمارس وحده العنف مع المرأة، بل أبوه وأمه وأخواته وأيضاً أخواتها الذين قد يضربونها، لكن أشخاصاً يتحدثون عن تغيّر بعض هذه التصرفات في السنوات الأخيرة، إذ بات باقي رجال الأسرة لا يستطيع ضرب النساء باستثناء الزوج الذي ينفذ ذلك متى يشاء وبأي ذريعة. تقول غل سانغه، المتحدرة من ولاية خوست (جنوب)، لـ«العربي الجديد»: «حين تزوجت كان زوجي يضربني لأي سبب، وكان هذا الأمر مقبولاً بحسب الأعراف القبلية التي تمنح الرجل حقوقاً كثيرة، ومنها الضرب واستخدام العنف، وتفرض طاعة الجميع له، لكن ما يؤسفني حتى الآن أن أبا الزوجة الذي نسميه الجد كان يضرب بدوره زوجات أبنائه بأي ذريعة من دون أن تستطيع اي منهن رفع صوتها».

وتحكي أنها تعرضت مرة لضرب مع جميع النساء في المنزل على يد أبي زوجها. وحصل ذلك حين جاء كثير من الضيوف إلى المنزل، وكانت حجرة الاستقبال مليئة بالناس، فبعدما راقب الجد ما يجري في المطبخ طلب منا تجهيز الغداء قبل صلاة الظهر، لكن هذا الأمر تأخر بسبب الضغط والعمل، فجاء الجد غاضباً لكنه من دون أن يقول شيئاً. وبعدما أعددنا الطعام ومضى اليوم وذهب الضيوف سأل الجد لماذا تأخر الغداء فقلنا له إن الأمر حصل لأسباب معينة، وجادلته إحدى النساء فأخذ عصاً وضربنا كلنا في حضور أزواجنا الذين لم يحركوا ساكناً بسبب طاعتهم له، أو لأنهم كانوا يخافون من أن يحرمهم من الميراث. وفي اليوم التالي قدمت مع النساء لطلب العفو من الجد الذي بادرنا جميعنا إلى تقبيل يده، وانتهى الأمر بهذه الطريقة».

لكن غل تقول إن «الأمور تختلف حالياً، ففي أماكن كثيرة لا يمكن ضرب المرأة إلا من زوجها، وأنا لدي أربع كنات لا يحق لأي شخص أن يمارس العنف ضدهن، بل أزواجهن فقط، لكن الأبناء يضربون زوجاتهن، رغم أنني أحاول أن أمنعهم مع زوجي لكنهم يفعلون ذلك مثل عادة باقي الأزواج، وهذا أمر مؤسف للغاية، لكنّه يحصل».

وكانت الحكومة الأفغانية السابقة تؤكد قبل إنهيارها أنها تعمل دائبة لتحسين أوضاع المرأة، خاصة في ما يتعلق بالعنف. ويقول محمد شاه الذي عمل موظفاً في وزارة الشؤون الاجتماعية بالحكومة السابقة لـ«العربي الجديد»: «كانت حكومة أشرف غني تعمل دائبة كي تستطيع المرأة تحسين أحوالها، وواجهت صعوبات وعقبات كبيرة أبرزها الأعراف السائدة المتجذرة، ووجود حركة طالبان التي كانت تسيطر على مناطق شاسعة، وكانت تقيّد المرأة، وأيضاً مشكلات تفشي الفساد المالي والإداري في الحكومة، ما جعل مشاريعها ناقصة ومعرقلة. أما بعد سيطرة طالبان على الحكم فبات وضع المرأة أسوأ إلى أقصى حد رغم تأكيد حكومة طالبان مرات أن حكومتها تضمن منح المرأة الأفغانية كل حقوقها وفق الشريعة الإسلامية».

وتقول الناشطة صفية وزير لـ«العربي الجديد»: «كل ما تقوله حكومة طالبان لا يسمن ولا يغني من جوع، فهي تزيد وضع المرأة سوءاً وتحرمها من التعليم والعمل في ظل وضع معيشي متدهور عموماً. ويؤدي ذلك إلى مشكلات أسرية تقع المرأة ضحيتها. من هنا إذا كانت طالبان تريد فعلاً أن تحسّن أوضاع المرأة يجب أن تمنحها حقها في التعليم قبل الميراث الذي يبقى بلا تنفيذ أيضاً وعلى الورق فقط». تضيف: «الرجال عاطلون عن العمل في منازل كثيرة، وأيضاً النساء اللواتي يجلسن في المنازل بسبب سياسات طالبان، ما يؤدي إلى مشكلات أسرية كثيرة بينها ممارسة العنف ضدهن وضربهن».

دور علماء الدين

في ما يتعلق بالحلول، تقول الناشطة صفية وزير لـ «العربي الجديد»: «لا بدّ من أن تلعب شرائح مهمة دورها في تحسين أوضاع النساء، وأن تغيّر طالبان سياساتها على غرار علماء الدين وأئمة المساجد وزعماء القبائل. وإذا لعبت هذه الشريحة دورها فستتغيّر أمور كثيرة». وتشدد على أن كثيرين يرون أن تثقيف المرأة مهم جداً، «لكني أعتقد أن تثقيف الرجل أهم».

تحقيق

حصار بيت حانون

تهجير للأهالي بعد عودة موقتة

أجبر الاحتلال الإسرائيلي العائلات التي عادت إلى بلدة بيت حانون في قطاع غزة بعد الهدوء النسبي، على التهجير مجدداً، وسط اقتحامات واعتقالات وقصف

الدمار كبير في بلدة بيت حانون (فادي الوحيدي/ الأناضول)

غزة ـ **أمجد ياغي**

مرة جديدة، نزح سكان بلدة بيت حانون بعد تجديد قوات الاحتلال الإسرائيلي حملتها العسكرية على البلدة، والتي تعدّ أول منطقة طاولها الاحتلال، محدثاً دماراً هائلاً فيها، باعتبارها أقرب البلدات إلى السلك الفاصل مع الاحتلال، واستغل عودة بعض النازحين من شمال القطاع إلى البلدة وإقامة معظمهم في مدرستين هما الوحيدتان الناجيتان من القصف الإسرائيلي وسط منازل دمرها بالكامل. بدأت الحملة العسكرية منذ مساء الاثنين الماضي، حين راوغ الاحتلال النازحين وسكان البلدة وحاصرهم من كل المناطق المؤدية إلى مخارجها، خصوصاً عند مدرسة تؤوي النازحين، وهي مدرسة مهدية الشوا الحكومية التي تضم مئات النازحين. لكن بعد حصار مشدد وتحقيقات واعتقالات، أجبروا على الخروج سيراً على الأقدام، ومعظمهم من النساء والأطفال.

وتعتبر بلدة بيت حانون إحدى أكثر البلدات والقرى التي تعرضت لتطهير عرقي، وتتجاوز نسبة التدمير فيها، استناداً إلى تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي، بعد انسحاب قوات جيش الاحتلال منها قبل شهر، أكثر من 90%. دمّر الاحتلال كافة الشوارع والمنازل والمتاجر والأسواق، ويُعد سكانها الأكثر تهجيراً في معظم محافظات القطاع. كانت مدارس بيت حانون التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» ومدرسة مهدية الشوا الثانوية للبنين ومدرسة غازي الشوا، هي الأمل الأخير أمام سكان البلدة للبقاء فيها، بعد عودتهم عقب الهدوء النسبي فيها في فبراير هذا العام. جلسوا في فصولها على أن يبقوا بالقرب من منازلهم المدمرة كجزء من صمودهم. لكن جيش الاحتلال حاصر البلدة وتقدمت جرافاته ودباباته نحو مدارس الإيواء في بيت حانون وحاصرت المدارس التي تضم الآلاف. كما أنشأ مركز تحقيق ميدانياً خلف مدرسة مهدية الشوا على وجه الخصوص، وطلب من الجميع الخروج تحت تهديد السلاح. وأجبرت النساء على خلع الحجاب، وجُرّد الرجال من الملابس، وأُجبرت كل العائلات المتواجدة في بيت حانون على النزوح، فيما اعتقل عدد من الشبان.

من بين النساء إيمان المصري، وهي من سكان البلدة وتُعد عائلتها من أكبر العائلات. تشير إلى أنها نسيت عدد مرات النزوح، لكثرتها. بداية، نزحت إلى مدينة غزة ومجمع الشفاء الطبي ثم إلى عدد من مدارس منطقة حي النصر والرمال والعودة، وعادت إلى بلدة بيت حانون مطلع الشهر الحالي. تقول إن ما يفعله الاحتلال الإسرائيلي يشبه سيناريو مجمع الشفاء الطبي الذي فاجأ النازحين فيه، لكنه طلب منهم عدم العودة إلى بلدة بيت حانون. وحتى اللحظة، لا تعرف أعداد المعتقلين من رجال العائلة، مشيرة في الوقت نفسه إلى اعتقال اثنتين من نساء العائلة مع الرجال، وتشدد على أن الجميع كانوا مدنيين.

توجّه سكان البلدة إلى مدارس في مخيم جباليا، وآخرون إلى مدارس على مقربة من منطقة الصفطاوي في الشمال، بالإضافة إلى حي الشيخ رضوان في مدينة غزة، وهو الحي الأقرب إلى شمال القطاع. وتقول المصري لـ«العربي الجديد»: «بحثنا كثيراً في المدارس حتى نبقى آمنين. بسبب شدة الخوف الذي عشناه، بحثنا عن مدارس بعيدة عن الشوارع العامة، خوفاً من أن يقتحم الاحتلال المدارس فجأة كما حصل معنا». تضيف: «كنت أمشي وأبكي بسبب ما عشناه. كان لدى سكان بلدة بيت حانون أعمالهم، كحالنا نحن المزارعين. كنا نملك قطعتين من الأرض الزراعية، وقد دمرهما الاحتلال بالكامل كما دمر بيوتنا. لاحقنا إلى المدرسة التي كنا نحتمي فيها، وهدد بإعدامنا. نحن الآن نازحون من منطقتنا إلى منطقة أخرى، وأخاف أن أعود إلى البلدة فأجدها رماداً بعدما تركناها رماداً».

وأدان المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة تدمير مدرسة بيت حانون التابعة لوكالة «أونروا» شمالي قطاع غزة، بعد طرد النازحين منها قسراً، واعتبر أن ما حدث هو أحد أشكال التطهير العرقي الممنهج الذي يمارسه الكيان المحتل، عدا عن استخفافه بالأمم المتحدة وبكل الأعراف التي تُجرّم استهداف المدنيين ومراكز النزوح والمنشآت الأممية، فيما يخطط لتدمير مدارس أخرى أخليت في البلدة. واعتبر المكتب الإعلامي الحكومي أن الاحتلال يسعى إلى إفراغ مدينة بيت حانون والمنطقة الشرقية من جباليا شمال غزة من سكانها بالكامل، لضمان تواجد آلياته العسكرية فيها. وزصد تواجد المركبات العسكرية وسط إجبار كل العائلات المتواجدة في بيت حانون على النزوح منها واعتقال عدد من الشبان، وسط قصف عنيف، حتى اللحظة، تتواجد الآليات العسكرية بالقرب من منطقة أبو صفية شرق جباليا وبيت حانون، لمنع أي فرصة لعودة النازحين. تذكر علا أبو حاطوم، وهي من سكان البلدة، أن الاحتلال لم يدخل مباشرة إلى المدرسة في البداية. وعبر مكبرات الصوت، كان ينادي على الشبان للخروج إليهم بشكل منفرد، علماً أن البعض كان مصاباً ولم يتمكن من التحرك وبقي في المدرسة ينطق الشهادتين. كان الأهالي يتوقعون أن يقتلهم الجيش. اعتقلوا الرجال وطلبوا من النساء السير إلى مصير مجهول» تتابع أبو حاطوم في حديثها لـ«العربي الجديد»: «جُرّد الشباب من ملابسهم أمامنا بصورة قاسية ومحزنة، وأوعز للنساء والأطفال بالتحرك جنوباً خارج البلدة تحت تهديد السلاح الذي كان مصوباً نحونا، بسبب رفض بعض النساء الخروج من دون الرجال. حققوا مع أطفال ذكور وإناث يبلغون من العمر 13 عاماً لمدة نصف ساعة، ثم سمحوا لهم بالمغادرة معنا». وتوضح أن «من معنا من النساء توجهن جنوباً سيراً على الأقدام نحو مدرسة في مخيم جباليا»، لافتة إلى أن النازحين لم يتمكنوا من حمل الطعام الذي اشتروه قبل التهجير أو الفرش التي اضطروا إلى تركها في المدرسة، وقد علموا أنها دمرت بالكامل. من جهته، خضع أحمد حنون (19 عاماً) للتحقيق مع الاحتلال، وقد سُئل كثيراً إذا رأى أحداً يحمل السلاح أو قنابل في المنطقة، وهُدّد من الجندي في حال لم يخبره الحقيقة، خصوصاً بعدما أجاب أن جميع من في المدرسة وهم من سكان البلدة لا يملكون أسلحة، ويريدون العيش بأمان وانتهاء العدوان». يقول لـ«العربي الجديد»: «اعتقلوا عدداً من النساء، منهم سيدة لم تتحدث معهم ولم تردّ على أسئلتهم حول أبنائها وزوجها. كانوا يدخلون 5 أفراد معاً، وقد اعتقلوا الكثير من الشبان وسمحوا لعدد قليل فقط بالنزوح جنوباً، وشددوا على ألا نعود مهما حصل إلى البلدة».

يضيف حنون: «لا أعرف أين نذهب. وصلنا إلى مدرسة في بلدة جباليا رغماً عن الخطر القائم في الشمال. أردنا التواجد بالقرب من بلدتنا، حتى لو كانت مدمرة وكذلك منزلنا. بالنسبة إليّ، التهجير في البلدة أفضل من أي مكان آخر. أشعر بالحنين إلى المنزل».

حاصرت جرافات ودبابات الاحتلال مدارس الإيواء في بيت حانون

تاريخ من التدمير

لدى الاحتلال الإسرائيلي تاريخ طويل مع تدمير البلدة، منذ الانتفاضة الثانية عام 2000، يتعمد تدمير أراض زراعية ومنشآت مدنية في البلدة التي تعمل بالزراعة والصناعة. كما أن الاحتلال في كل عدوان يشنه على القطاع يعمل على تدمير أجزاء كبيرة من المدينة، خصوصاً شرق البلدة وشمالها والأبراج السكنية فيها. ويعود تاريخ بلدة بيت حانون لأكثر من ألفي عام.

أكاديميا

معازل في الضفة الغربية

زهير هواري

تختلف الصورة بعض الشيء في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، ففي الأخيرة يجري تدمير مؤسسات التعليم العالي على «البارد»، أي إنه لا طائرات أو مدفعية تدك المباني وتقتل الأساتذة والطلاب، لكن الممارسات الصهيونية التي يتعرض لها الناس في الضفة عبر المداهمات للقرى والمخيمات والمدن تقود إلى الهدف نفسه، وهو حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في التعليم العالي.

في 9 أكتوبر/تشرين الأول، أي بعد يومين من بدء العدوان على غزة، ونتيجة المخاوف من هجمات المستوطنين الإسرائيليين، وفرض مزيد من القيود على حركة الفلسطينيين، قامت كل مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية، والتي تضم أكثر من 138 ألف طالب وطالبة، بالتحول إلى التعليم عن بُعد، وكأن وباء كورونا عاود التفشي، والحقيقة أن ممارسات الاحتلال في الضفة جعلت الجامعات أشبه ما تكون بمدارس أحياء، تخدم المنطقة القريبة منها، ولا تتعداه إلى دمج طلابها وطالباتها من مناطق متنوعة، ما يعبر عن ثقافة المجتمع وانفتاحه.

وقبل العدوان على القطاع، كانت إسرائيل قد اعتمدت كل ما يمكن اعتماده من وسائل لتقييد حركة الناس والطلاب، ما أعاق حركة الدخول إلى القدس، والتواصل بين أجزاء الأراضي المحتلة، وقاد إلى نوع من المحلية في التعليم العالي، الأمر الذي سبّب فقدان بعض الجامعات الفلسطينية، كجامعة بيرزيت، بعض سماتها الوطنية، في حين أصبح الطلبة البعيدون عنها يواجهون صعوبات متزايدة في الوصول إليها.

لم يقتصر التنكيل على ذلك، بل تعرضت الجامعة وطلابها إلى حملات اعتقال طاولت أكثر من 2000 طالب خلال الأعوام من 1982 إلى 2023، ومنذ أكتوبر الماضي، جرى اعتقال أكثر من 45 طالباً، ما رفع عدد طلبة جامعة بيرزيت في سجون الاحتلال إلى أكثر من 125 طالباً، كما تعرض حرم الجامعة للاقتحام 20 مرة منذ سنة 2002، من بينها مرتان خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وتعرضت مبان جامعية أخرى لاعتداءات واقتحامات، من بينها جامعة فلسطين التقنية في طولكرم التابعة لجامعة النجاح الوطنية، وجامعة القدس المفتوحة في طوباس، والتي جرى إطلاق النار على مرافقها، وداهمت قوات الأمن مُختبرات ومَشاغل هندسة السيارات (مبنى الطاقة سابقاً)، وخربت ممتلكاتها.

وكل ما تفعله سلطات إسرائيل العسكرية هو بغرض تحويل مؤسسات التعليم العالي إلى مراكز تعليمية معزولة عن المجتمع، ما يضع طلابها وطالباتها تحت المراقبة والحصار، ويفقدها دورها النضالي في الدفاع عن القضية الوطنية.

(باحث وأكاديمي)

الإمارات: أكبر كمية أمطار منذ 75 عاماً

أربكت كمية الأمطار الغزيرة دبي (الأناضول)

أعلنت الإمارات، مساء أول من أمس، تسجيل أكبر كمية أمطار تهطل عليها منذ 75 عاماً، مع تواصل تساقطها على مختلف أنحاء البلاد، وتأجيل رحلات جوية، واستمرار تعليق الدراسة والعمل في المدارس ومؤسسات حكومية أمس الأربعاء، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية (وام). ويفيد بيان صادر عن المركز الوطني للأرصاد في الإمارات، بأن البلاد شهدت «هطول أكبر كميات أمطار في التاريخ الحديث خلال الـ 24 ساعة الماضية في العديد من المناطق، وهي الأكبر منذ بدء تسجيل البيانات المناخية عام 1949». وأكد المركز أن «الكميات القياسية للأمطار التي هطلت على الدولة خلال الـ24 ساعة الماضية وحتى الساعة التاسعة مساء الثلاثاء تعد حدثاً استثنائياً في التاريخ المناخي لدولة الإمارات منذ بداية تسجيل البيانات المناخية، ومن المتوقع أن «تشهد الساعات القادمة تسجيل كميات أمطار أكبر».

من جهتها، أعلنت شركة الاتحاد للطيران أنه نظراً للظروف الجوية الماطرة في إمارة أبوظبي (العاصمة)، من المتوقع أن تشهد رحلات الناقلة بعض التأخير الأربعاء. كما أعلنت شركة طيران الإمارات تعليق إجراءات تسجيل المسافرين المغادرين من مطار دبي الدولي من الثامنة صباح أمس وحتى منتصف الليل، بسبب تحديات تشغيلية ناجمة عن الطقس السيئ وحالة الطرقات. وتشهد دبي فوضى عارمة مع استمرار انقطاع طرقات رئيسية والطلب من المسافرين عدم الحضور إلى المطار، إلى مقتل شخص في إمارة رأس الخيمة. وطلبت الشركة المشغّلة لمطار دبي من المسافرين عدم التوجه إلى أكثر مطارات العالم ازدحاماً من حيث عدد الركاب الدوليين إلا في حالات الضرورة القصوى. وقال المتحدث باسم شركة «مطارات دبي» عن «استمرار تأخير رحلات وتحويل» مسارات أخرى، مؤكداً أن الشركة تعمل جاهدة «لإعادة العمليات التشغيلية إلى وضعها الطبيعي في أسرع وقت ممكن في ظل ظروف صعبة للغاية».

إلى ذلك، و«نظراً لتقلب الأحوال الجوية»، دعت هيئة الشؤون الإسلامية المؤذنين بالنداء «صلوا في بيوتكم» في المناطق المتأثرة بالطقس السيئ، كما تم تمديد نظام الدراسة والعمل عن بعد للمدارس وبعض الجهات الحكومية في البلاد.

(الأناضول، رويترز، فرانس برس)

مدارس دمشق وريفها... إتاوات تعوّض الإهمال

هانئي ـ **عبد الله البشير**

زاد الإهمال الحكومي في سورية من سوء الخدمات في المدارس التي تقع ضمن مناطق سيطرة النظام في محافظة العاصمة دمشق وريفها. وباتت مدارس كثيرة تعاني من سوء نظافة المرافق الصحية وفقدان المياه فيها، وأيضاً من أزمة نظافة في الصفوف ونقص في الأدوات والمعدات الدراسية. يقول والد طالب في مدرسة خربة الشياب بريف دمشق الجنوبي لـ«العربي الجديد»: «الحمامات قذرة، وهذا ليس ذنب من يتولى تنظيفها فقط، إذ ينفذ مستخدم واحد كل أعمال النظافة في مدرستنا. وفي الوقت نفسه، لا يوجد ثقافة عامة للنظافة، وتتحمّل وزارة التعليم والمديرية جزءاً من التقصير، فراتب المستخدم لا يكفي، ولا أوامر بفرز مستخدم آخر يساعده في الأعمال، وتنتظر المديرية من المجتمع الأهلي التبرع لحلّ المشكلة، في حين يستطيع الأهالي بالكاد تأمين لقمة عيشهم». وتصف الطالبة في مدرسة بمنطقة الكسوة، حنين محمد، في حديثها لـ«العربي الجديد»، وضع الحمامات في المدرسة بأنه «مزرٍ وغير مقبول بسبب عدم توفر المياه». تضيف: «لا أدخل حمام المدرسة إلا في ظرف خارج عن إرادتي. يستحيل احتمال دخول الحمام، ولا يهتم أحد بهذا الأمر فهناك صنابير محطمة وصدأ يحيط بها، والمنظر وحده يكفي لتجنب الدخول».

ويخبر مدرّس رفض كشف اسمه «العربي الجديد» أن «المسألة كانت أكثر قبولاً قبل أشهر عندما كان المجتمع المدني يساعد في تأمين بعض الخدمات والمستلزمات لمدارس في المنطقة، لكن هذا الأمر تسبب بنتيجة سلبية إذ أصبحت الحكومة تعتمد على المجتمع لتعويض تقصيرها». ويقول مدرّس آخر يدعى خضر الياسين لـ«العربي الجديد»: «سبب الخدمات السيئة في المدارس قلة المستخدمين الذين لا تكفي رواتبهم لتسديد تكاليف النقل، وأيضاً اختلاف أوقات وصول الكهرباء عن أوقات ضخ المياه، ما يحرم المدارس من تعبئة الخزانات مرات كثيرة، والواقع سيئ في المدارس في كل النواحي».

وتقول سميرة الحسين التي تقيم في دمشق لـ«العربي الجديد»: «نواجه أبناؤنا مشكلات يومية في المدارس تشمل نقص المدرسين أو غيابهم، وسوء التدريس وعدم الاهتمام بإكمال المنهاج الفصلي، وأيضاً بتوجيه التلاميذ إلى المعاهد والدروس الخاصة. ويُضاف الإهمال المتعمد إلى سوء الخدمات الأساسية، مثل انقطاع الكهرباء واتلاف المقاعد القديمة البسة التلاميذ، وسوء تنظيف دورات المياه بتأثير نقص المياه وانقطاعها لأيام أحياناً أو بسبب عدم وجود عمال تنظيف أو انشغالهم، في حال وجودهم، بممارسة أعمال أخرى مثل البيع في دكان المدرسة». تضيف: «قدّم الأهالي شكاوى عدة إلى مديرية التربية منها لسرقة مازوت التدفئة من المدارس، وسوء حال الكتب التي توزع للتلاميذ، وأيضاً سوء تعامل بعض مسؤولي المدارس مع التلاميذ، وابتزاز الأهالي واستنزافهم مادياً بمعظم احتياجات المدرسة من أوراق للطباعة والكتابة ومازوت للتدفئة وأقلام للسبورة وغيرها من الطلبات التي لا تنتهي. لكن هذه الشكاوى لم تنتج أي تغيير في واقع المدارس». ويقول الطالب في مدرسة الشبابية بريف دمشق الشرقي، عيسى زكريا، لـ«العربي الجديد»: «ندفع إتاوات كي ندخل حمامات خاصة بالإداريين في المدرسة، والتي تكون نظيفة ولا تنقطع المياه فيها. ويفعل بعض زملائي ذلك كي يدخلوا الحمامات للتدخين، أو للخروج خلال حصص الدراسة. وهذه الأمور تحدث في معظم المدارس، وقد تشمل خدمات بسيطة أخرى بينها الانتقال إلى غرفة صف مختلف أو تغيير مقعد أو تبديل كتب مهترئة، إلى ذلك، يدفع الأهالي مبالغ من أجل ضمان الاعتناء بأطفالهم وإدخالهم دورات المياه الخاصة بالإدارة، أو تأمين مياه لهم، وأحياناً لحمايتهم من اعتداء زملاء عليهم، وتوفير احتياجات باتت محصورة في بعض الطلاب». ويقول المدرّس المقيم في دمشق محسن عبد الحق لـ«العربي الجديد»: «تعاني المدارس من نقص كبير في لوازم الأوراق والأقلام والوقود، ومن أزمة مياه بسبب انقطاع الكهرباء والماء اللذين يُمنحان بساعات محددة خارج أوقات الدوام الرسمي، وبالتالي لا يملأ المستخدم الخزان بكميات كافية. وعموماً هناك أزمة نظافة في المدارس بسبب قلة الموظفين وعقلية التعاطي الإداري السيئ معهم التي جعلت كثيرين يعزفون عن التقدم لوظائف المدارس». يضيف: «رممت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) مدارس وجهّزتها بخزانات مياه، لكن ذلك لم يشمل غالبية المدارس في دمشق وريفها».

ويعزو رئيس دائرة الصحة المدرسية في ريف دمشق غسان شحادة مشكلة المياه إلى «عدم وصول مياه الشبكة الرئيسية إلى خزاناتها، ما يجعل مدراء مدارس يؤمّنون المياه على حسابهم الشخصي. وهذه الأزمة قديمة، ويشتكي عدد كبير من المدارس منها».

رممت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مدارس وجهّزتها بخزانات مياه

تلف المقاعد القديمة في المدارس البسة التلاميذ (سمير الدومي/ فرانس برس)

مياه الشرب ناقصة في صيف المغرب المقبل

يخشى سكان مناطق عدة في المغرب صعوبة الحصول على مياه الشرب خلال الصيف المقبل بسبب خطورة الوضع المائي الحالي الناتج من تزايد الطلب، في وقت تتعرّض الموارد المتاحة لضغوط كبيرة تفرض ترشيد الاستهلاك واتخاذ تدابير أخرى

الرباط ـ **عادل نجدي**

كميات مياه شرب أقل لمناطق المغرب (عبد الحق سنّا/ فرانس برس)

يقلق شبح العطش كثيرين في المغرب، وزاده أخيراً قطع المياه الصالحة للشرب عن مناطق عدة، ما ينذر بأزمة كبيرة في فصل الصيف المقبل وسط ضعف مخزون المياه في السدود. وانخفضت مستويات المياه في السدود في شكل خطير، بتأثير حال الجفاف التي تعيشها البلاد للسنة السادسة على التوالي. وأفادت معلومات رسمية بأن السدود ممتلئة بنسبة 26,55% من إجمالي سعتها، وتضم احتياطات تقدّر بـ4,2 مليارات متر مكعب، في وقت إن نسبة امتلائها كانت 34,8% العام الماضي، وضمت 5,6 مليارات متر مكعب من المياه. وفي 18 مارس/ آذار الماضي انقطعت مياه الشرب نحو 24 ساعة عن مدينة مراكش، قبل أن تعلن فرق الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء أن فرقها عالجت أضراراً تقنية تسببت في انقطاع مياه الشرب، وأعادت توزيعها على الأحياء المتأثرة.

وشهدت مدينة أسفي (غرب) انقطاعات متكرّرة لمياه الشرب استمرت ساعات طويلة يومياً في الأسابيع الماضية، وأيضاً ضعف توزيع المياه على أحياء أخرى خلال الأسابيع الماضية، ما أغضب المواطنين. وفي فبراير/ شباط الماضي، انقطعت المياه عن عدة أحياء في مدينة سطات (وسط) نتيجة إجراءات اعتمدتها السلطات المحلية لترشيد الاستهلاك، بينها خفض الكميات الموزّعة أو حتى قطعها بالكامل أحياناً. واستعانت هذه السلطات لمحاولة حلّ المشكلة بصهاريج متنقلة وزعت المياه على مناطق عدة، والتي تناوب عليها السكان للتزود بالمادة الحيوية، ما شكّل وضعاً مستجداً لم يتخيله مغاربة كثيرون حتى عهد قريب.

ويعد المغرب من بين البلدان التي تواجه شحّاً كبيراً في كميات مياه الشرب، وهو يقترب، بحسب البنك الدولي، بسرعة من الحدّ المطلق لندرة المياه البالغ 500 متر مكعب للفرد سنوياً. ووفق البنك الأفريقي للتنمية، يُعاني المغرب من جفاف للعام السادس على التوالي، وبات حقيقة يجب أن يتكيّف معها، ما يؤثر على كل نواحي النشاط الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بالفلاحة أو الصناعة أو الخدمات أو السياحة. ولفت البنك الأفريقي للتنمية، في مقال نشره في مارس الماضي بعنوان «الضغط المائي مصدر قلق كبير في المغرب»، إلى أن «الموارد المائية في المملكة تعاني من وضع صعب بسبب انخفاض مستويات المياه الجوفية، وضعف امتلاء السدود. وبات المواطن يستهلك أكثر بقليل من 600 متر مكعب من المياه سنوياً، أي ربع ما كان يستهلكه قبل أقل من 60 سنة.

وبالنسبة إلى رئيس جمعية «بيزاج لحماية البيئة»، رشيد فاسح، ينذر ما عاشته مدن مغربية أخيراً بضرورة تغيير المواطنين والمؤسسات سلوكياتهم تجاه المادة الحيوية، بعدما تبين أن البلاد تعيش حالة جفاف حادّة جداً، وأن مواردها المائية تتناقص مقابل تزايد الطلب. وقال فاسح لـ«العربي الجديد» إن «تراجع الموارد المائية في منطقة الحوز يزيد الضغط على الدولة ومسؤولي القطاع للتعجيل في إنشاء محطة لتكرير مياه البحر في سبيل تزويد مدينتي مراكش وأسفي بمياه صالحة للشرب وأخرى تستخدم لأغراض الفلاحة، وأيضاً لاتخاذ تدابير تهدف إلى معالجة مشكلات الندرة وأخرى مستعجلة لضمان التزود بالمياه الصالحة للشرب استناداً إلى مخطط وطني. ولفت إلى أن الاحتفال باليوم العالمي للمياه في 22 مارس الماضي أظهر أزمة حادّة على صعيد بلوغ ذروة الإجهاد المائي في المغرب، ما يحتم تغيير المواطنين سلوكياتهم بحسب الظروف المناخية والجفاف التي يجب التكيّف معها لضمان التزود بالمياه حتى مرور مرحلة فصل الصيف والفترات الحرجة.

وكان وزير التجهيز والماء نزار البركة أكد، في مناسبة اليوم العالمي للمياه، أن الإجهاد المائي بات في مرحلة الخطر بسبب تفاقم ظاهرة ندرة المياه، ودعا جميع المواطنين، كل بحسب موقعه وعلاقته اليومية بالمياه، إلى العمل للحفاظ عليه، واستعماله بمسؤولية. وأوضح أن «الجفاف أضحى بنيوياً في المغرب، ما يتطلب تحسين التنسيق الجيد بين المؤسسات المعنية بالمياه، وتعزيز الإدارة الجيدة للقطاع، وأيضاً إجراءات التواصل في شأن قضايا المياه الخاصة بمختلف الفئات المستهدفة، وتوعيتها بضرورة الانخراط في تغيير سلوكيات استعمال المياه للحفاظ عليها واقتصادها».

انخفضت مستويات المياه في السدود بشكل خطير بتأثير الجفاف